

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السادسة والسبعون

الجلسة ٨٨٠٤

الخميس، ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أوفارت	(إستونيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد ربكين
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	تونس	السيد الأدب
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة كنغ
	الصين	السيد جانغ جون
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد دانغ
	كينيا	السيد كيماني
	المكسيك	السيد أوتشوا مارتينس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربارا وودوارد
	النرويج	السيدة يول
	النيجر	السيد أباري
	الهند	السيد سواروب
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس - غرينفيلد

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦) (S/2021/584)

21-16568 (A)





افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

اعتماد جدول الأعمال

اعتُمد جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦) (S/2021/584)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد تور فنسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وينضم السيد فنسلاند إلى جلسة اليوم عن طريق التداول عن بعد بالفيديو.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2021/584 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

أعطي الكلمة الآن للسيد (فنسلاند)

السيد فنسلاند (*تكلم بالإنكليزية*): أكرس إحاطتي المنتظمة عن الحالة في الشرق الأوسط للتقرير الثامن عشر عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦) (S/2021/584). ويغطي التقرير الخطي الذي تلقاه أعضاء الفريق الفترة الواقعة بين ٢٣ آذار/مارس و ١١ حزيران/يونيه.

قبل أن أنتقل إلى التطورات الأخيرة، أود أن أؤكد مجددا أن وقف الأعمال القتالية الذي تم التوصل إليه الشهر الماضي بين إسرائيل وحماس لا يزال هشا للغاية. وتعمل الأمم المتحدة عن كثب مع جميع الأطراف المعنية والشركاء، بما في ذلك مصر، من أجل ترسيخ وقف إطلاق النار، والسماح بدخول المساعدات الإنسانية العاجلة، وتحقيق استقرار الحالة في غزة. وأحث جميع الأطراف على الامتناع عن اتخاذ خطوات واستفزازات أحادية الجانب، واتخاذ خطوات للحد من التوترات، وتمكين تلك الجهود من إحراز النجاح. ويجب على جميع الأطراف أن تقوم بدورها في تيسير المناقشات الجارية لتحقيق الاستقرار في الحالة على الأرض وتحاشي حدوث تصعيد مدمر آخر في غزة.

أود أيضا أن أعرب عن تقديري للحكومة الائتلافية الإسرائيلية الجديدة، التي أدت اليمين الدستورية في ١٣ حزيران/يونيه، تحت قيادة رئيس الوزراء نفتالي بينيت ورئيس الوزراء المناوب ووزير الخارجية يائير لابيد. وأهنئ أعضاء الحكومة الجديدة وأتطلع إلى العمل معهما من أجل الدفع قدما بحل الدولتين وإحلال السلام الدائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

أنتقل الآن إلى التطورات التي حدثت منذ تقديم التقرير الخطي.

لا يزال يوجد في القدس الشرقية المحتلة ١٥ أسرة فلسطينية تواجه تهديدا وشيكا بإخلاء منازلها في منطقة الشيخ جراح. وقد حددت المحكمة العليا جلسة استماع في ٢ آب/أغسطس للنظر في طلب الفصل في الاستئناف الذي قدمته بعض الأسر. وفي سياق منفصل، أرجأت المحكمة المركزية في القدس قرارها حتى ٨ تموز/يوليه بشأن استئناف قرار إخلاء يتعلق بمبنيين سكنيين في حي بطن الهوى في سلوان في القدس الشرقية.

للأسف، استمرت حوادث العنف يوميا في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة منذ تقديم التقرير الخطي. وقد اندلعت الاشتباكات مرارا في قرية بيتا، بالقرب من نابلس في الضفة الغربية، في سياق الاحتجاجات ضد بناء مستوطنة إسرائيلية جديدة، إيفياتار. ورغم صدور أمر عسكري في ٩ حزيران/يونيه، يحدد البؤرة الأمامية منطقة مغلقة ويأمر المستوطنين بالإخلاء، استمر وجود المستوطنين وقوات الأمن الإسرائيلية، واستمرت الاحتجاجات الفلسطينية. وفي ١١ حزيران/يونيه، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على فلسطيني يبلغ من العمر ١٦ عاما فأردته قتيلا، وفي ١٧ حزيران/يونيه، توفي فلسطيني آخر يبلغ من العمر ١٦ عاما متأثرا بجراحه جراء رصاصات أطلقتها قوات الأمن الإسرائيلية في الليلة السابقة، بعد أن ألقى عبوة ناسفة نحوهما، حسبما

ذُكر. ومنذ ٣ أيار/مايو، قُتل خمسة فلسطينيين وأصيب نحو ١٠٠ فلسطيني بالذخيرة الحية في تلك المنطقة وحولها.

في ١٢ حزيران/يونيه، أطلق حراس أمن مدنيون إسرائيليون النار على امرأة فلسطينية عند نقطة تفتيش قلنديا بالقرب من القدس فأردوها قتيلة، بعد أن ركضت نحوهم وهي تحمل سكينا، كما أُبلغ. وفي ١٥ حزيران/يونيه، سار عدة آلاف من الناشطين الإسرائيليين اليمينيين، بمن فيهم أعضاء في الكنيست، في حي القدس القديمة، وردد العديد من المشاركين شعارات عنصرية ضد العرب والمسلمين. وقد نظمت المسيرة، التي كان من المقرر تنظيمها في البداية في ١٠ أيار/مايو، وسط وجود مكثف للشرطة الإسرائيلية بعد أن غيرَّت السلطات الإسرائيلية خط مسارها الأصلي، حيث كان مخطط لها السير في جميع أنحاء الحي الإسلامي في البلدة القديمة. وفي الاحتجاجات والاشتباكات التي وقعت في سياق المسيرة، في القدس الشرقية، فضلا عن أجزاء أخرى من الضفة الغربية، أصيب ٦٦ فلسطينيا، من بينهم ١٢ طفلا، بالرصاص المطاطي والقنابل الصوتية والاعتداءات البدنية.

وفي اليوم نفسه، نظمت القوات الوطنية والإسلامية مسيرات في جميع أنحاء قطاع غزة، واندلعت احتجاجات عند السياج، وأطلق مقاتلون في غزة بالونات حارقة باتجاه إسرائيل، مما أضرم عشرات الحرائق. وردا على البالونات الحارقة، في الفترة من ١٦ إلى ١٧ حزيران/يونيه، استهدفت قوات الدفاع الإسرائيلية ما قالت إنه خمسة مرافق لحماس في القطاع، مما تسبب في أضرار ولكن دون وقوع إصابات.

في ١٦ حزيران/يونيه، قُتلت امرأة فلسطينية برصاص قوات الأمن الإسرائيلية عند نقطة تفتيش حِزما بالقرب من القدس بعد أن أفادت التقارير أنها حاولت تنفيذ هجوم بالصدم والطعن ضد جنود إسرائيليين. وفي الفترة من ١٩ إلى ٢٣ حزيران/يونيه، استمرت المواجهات بين المدنيين الإسرائيليين والسكان الفلسطينيين في الشيخ جراح.

وفي ٢٣ حزيران/يونيه، أُعلن عن وفاة الناشط الفلسطيني والمرشح البرلماني نزار بنات، بعد ساعات من إلقاء القبض عليه في منزل في الخليل من قبل قوات الأمن الفلسطينية. ووفقا لأسرة الضحية، ضربت القوات الضحية واعتدت عليه جسديا أثناء الاعتقال.

سأنتقل الآن إلى عدة ملاحظات تتعلق بتنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ما زلت أشعر بقلق عميق إزاء استمرار التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ويساورني القلق بوجه خاص إزاء الموافقة على خطة لتوسيع مستوطنة هارحوما في القدس الشرقية. وإذا ما نفذت الخطة، ستعزز استمرارية المستوطنات غير القانونية التي تفصل القدس الشرقية عن بيت لحم وغيرها من المجتمعات الفلسطينية في الجزء الجنوبي من الضفة الغربية. ويساورني القلق أيضا إزاء استمرار إنشاء مواقع استيطانية، وهي أيضا غير قانونية بموجب القانون الإسرائيلي. وكما رأينا، فإن إنشاء مستوطنة إيفياتار مؤخرا قد أدى بالفعل إلى احتجاجات واشتباكات كانت نتائجها مأساوية.

وأؤكد مرة أخرى، بعبارات لا لبس فيها، أن المستوطنات الإسرائيلية تشكل انتهاكا صارخا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن والقانون الدولي. كما تشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق حل الدولتين وتحقيق سلام عادل ودائم وشامل. والنهوض بجميع الأنشطة الاستيطانية يجب أن يتوقف فورا.

كما أن استمرار هدم المباني الفلسطينية والاستيلاء عليها، بما في ذلك المشاريع الإنسانية والمدارس، يثير قلقا عميقا. وأدعو السلطات الإسرائيلية إلى أن تنهي هدم الممتلكات الفلسطينية وتشريد الفلسطينيين وتوافق على خطط تمكن تلك المجتمعات المحلية من البناء بصورة قانونية ومن تلبية احتياجاتها الإنمائية.

وقد شهدت الفترة المشمولة بالتقرير زيادة مثيرة للقلق في مستوى العنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين، بما في ذلك الأعمال العدائية بين إسرائيل والفصائل في غزة على نطاق وبحدة غير مسبوقين منذ سنوات. ويساورني القلق بصفة خاصة إزاء محاولة استغلال المركز الحساس للقدس واستخدامه لتبرير نزاع مسلح أوسع نطاقا. ولم تؤد تلك الأحداث إلا إلى تعميق الانقسامات بين الإسرائيليين والفلسطينيين، مما

يزيد من صعوبة إحراز التقدم نحو السلام. ويجب أن يتوقف التحريض والعنف فورا.

فالقانون الدولي الإنساني يحظر إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون عشوائيا على المراكز السكانية المدنية الإسرائيلية من الأحياء المدنية المكتظة بالسكان من جانب حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني وغيرهما. ويجب على المقاتلين الفلسطينيين أن يكفوا عن هذه الممارسة فورا. ويجب على السلطات الإسرائيلية أيضا أن تلتزم بقواعد القانون الدولي الإنساني الذي ينظم النزاعات المسلحة وأن تتخذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنب استهداف المدنيين والأعيان المدنية في تنفيذ العمليات العسكرية.

وإني أشعر بجزع شديد لأن الأطفال لا يزالون يقعون ضحايا للعنف. فالأطفال ينبغي أن يحظوا بحماية خاصة من العنف. وينبغي ألا يكونوا أبدا هدفا للعنف أو أن يتعرضوا للأذى، ولا ينبغي تشجيعهم على ارتكاب أعمال التحريض أو العنف أو المشاركة فيها.

ويساورني بالغ القلق أيضا إزاء زيادة حدة العنف المتصل بالمستوطنين والهجمات العنيفة فيما بين المدنيين الإسرائيليين والفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة. وأحث إسرائيل على ضمان سلامة وأمن السكان الفلسطينيين بما يتماشى مع مسؤولياتها بموجب القانون الدولي. ويجب محاسبة مرتكبي العنف من جميع الأطراف وتقديمهم بسرعة إلى العدالة.

كما ألاحظ بقلق التقارير التي تفيد بأن مدنيين مسلحين يشنون هجمات على فلسطينيين بالقرب من قوات الأمن الإسرائيلية. وأكرر مرة أخرى أن على قوات الأمن أن تمارس أقصى قدر من ضبط النفس وألا تستخدم القوة الفتاكة إلا عندما يكون استخدامها أمراً لا بد منه لحماية الأرواح. ويجب أن تجري السلطات الإسرائيلية والفلسطينية تحقيقات وافية ومستقلة ومحايدة وسريعة في جميع الحالات التي قد تنطوي على استخدام مفرط للقوة.

وفي مناسبات كثيرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فاقم المسؤولون من حدة التوترات والعنف بخطاب غير مقبول وأعمال استفزازية أسهمت في الديناميات الخطيرة في الميدان. فالعنف والتحريض يجب إدانتهما ورفضهما بوضوح وبشكل قاطع من جانب الجميع. وفي هذا السياق، أشيد بالمبادرات التي اتخذها قادة منظمات المجتمع المدني وغيرهم من الزعماء داعين إلى السلام والمصالحة ورفض العنف.

ولا يزال مصير مدنيين إسرائيليين وجثتي جنديين إسرائيليين تحتجزهما حماس في غزة مصدر قلق إنساني هام. وأدعو حماس إلى نشر المعلومات الكاملة عن حالتهم فورا، على النحو الذي يقتضيه القانون الدولي الإنساني. ولا أزال أشعر بالقلق إزاء استمرار الممارسة الإسرائيلية المتمثلة في احتجاز جثث الفلسطينيين الذين قتلوا، وأدعو إسرائيل إلى إعادة الجثث المحتجزة إلى أسرها، وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

وفيما يتعلق بغزة، تواصل الأمم المتحدة، في سياق وقف هش للأعمال القتالية، تنسيق إيصال المساعدات الإنسانية العاجلة إلى سكان غزة. وأود أن أسلط الضوء على النداء الإنساني العاجل الذي أطلق في ٢٧ أيار/مايو بقيمة ٩٥ مليون دولار، وأشكر الأعضاء على التعهدات المالية والتبرعات التي قدمت حتى الآن. ويجب على جميع الأطراف أيضا أن تيسر وصول الإغاثة الإنسانية دون عوائق. ونعمل الآن على وجه السرعة لضمان وجود استجابة دولية منسقة بشكل جيد تركز على المليوني شخص في غزة الذين عانوا لفترة طويلة جدا.

ويساورني القلق بوجه خاص لأن معبر كرم شالوم إلى غزة من إسرائيل قد أغلق فعليا لأكثر من خمسة أسابيع، مع بعض الاستثناءات القليلة لنقل الأغذية والأعلاف الحيوانية والمواد الإنسانية المحدودة. وينبغي أن يكون معبر كيريم شالوم مفتوحا للتجارة المنتظمة وغير الحساسة.

وفي الأيام المقبلة، ستصدر الأمم المتحدة والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي قريبا تقييما سريعا للاحتياجات الناجمة عن الأضرار يقدر احتياجات إعادة الإعمار والإنعاش في غزة في الأجل الطويل.

وفي الأسبوع الأول من تموز/يوليه، ستعقد مجموعة المانحين التابعة للجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني اجتماعا طارئا تناقش فيه كيفية حشد دعم المانحين بسرعة في جهد مشترك مع السلطة الفلسطينية.

فالعجز البالغ ١٥٠ مليون دولار في الميزانية البرنامجية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لا يزال يشكل مصدر قلق كبير. وأرحب باستئناف التمويل من الولايات المتحدة في نيسان/أبريل وأدعو الدول الأعضاء إلى كفالة تزويد الوكالة بالموارد اللازمة لتنفيذ عملياتها.

ومن الأهمية بمكان أيضا أن تستمر جهود المصالحة فيما بين الفلسطينيين بقيادة مصر. والأمم المتحدة باقية على تأييدها الثابت لمصر في هذا الصدد، وأدعو جميع الفصائل الفلسطينية إلى بذل جهود جادة لضمان إعادة توحيد غزة والضفة الغربية المحتلة في ظل حكومة وطنية واحدة شرعية وديمقراطية. وغزة جزء لا يتجزأ من أي دولة فلسطينية يمكن أن تنشأ في المستقبل في إطار حل الدولتين، ويجب أن تظل كذلك.

وفي هذا السياق، ألاحظ أن تأجيل الانتخابات الفلسطينية قد زاد من الإحباطات وقوض الأمل في المشروع الوطني الفلسطيني. وأثني على الجهود الدؤوبة التي تبذلها لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية، التي ضمنت تنفيذ جميع الجوانب التقنية تنفيذا فعالا.

ويساورني قلق عميق إزاء الأنباء الواردة اليوم عن وفاة المرشح والناشط السياسي نزار بنات، الذي توفي في سياق عملية اعتقال قامت بها قوات الأمن الفلسطينية. وأدعو إلى إجراء تحقيق مستقل في وفاته ومحاسبة المسؤولين عنها.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أبرز المخاطر الكبيرة التي نواجهها خلال الفترة المقبلة ونحن نواجه احتمال تجدد التصعيد. وبينما تركز الجهود الدولية الفورية بصورة مستصوبة على توطيد وقف الأعمال العدائية وتقديم المساعدات الإنسانية وبدء عملية إعادة إعمار غزة، فإن الأحداث الأخيرة أبرزت أيضا الحاجة الملحة إلى إعادة إرساء أفق سياسي واستعادة الأمل للفلسطينيين والإسرائيليين.

ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة بدعم الطرفين في حل النزاع وإنهاء الاحتلال بما يتماشى مع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، والقانون الدولي والاتفاقات الثنائية سعيا إلى تحقيق الرؤية القائمة على وجود دولتين – إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتصلة جغرافيا تتمتع بالسيادة وتتوافر لها مقومات البقاء – تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن ضمن حدود آمنة ومعترف بها، على أساس خطوط ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس.

وحتى ونحن نركز على التحديات الملحة في غزة، أكرر تصميمنا على العمل مع الإسرائيليين والفلسطينيين، والزملاء الأعضاء في المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط والشركاء الإقليميين والدوليين الرئيسيين لوضع الأساس للعودة إلى مفاوضات مجدية من أجل التوصل إلى حل قابل للتطبيق يقوم على وجود دولتين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد فنسلاند على إحاطته.

وأود أن أسترعي انتباه المتكلمين إلى الفقرة ٢٢ من المذكرة الرئاسية S/2017/507، التي تحث جميع المشاركين في جلسات المجلس على الإدلاء ببياناتهم في غضون خمس دقائق أو أقل، تمشيا مع التزام مجلس الأمن بزيادة فعالية استخدام الجلسات المفتوحة.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المنسق الخاص فنسلاند على إحاطته وعلى كل أعماله خلال الأسابيع القليلة الماضية للحفاظ على التهدئة. ونفهم أنه يريد فرصة لإجراء محادثات أكثر تعمقا في مشاورات مغلقة، وبالتالي لن نستفيض في ملاحظاتنا العامة.

فلنبدأ بما نتفق عليه جميعا. نحن جميعا ممتنون لإنهاء الأعمال العدائية، ما أنقذ حياة الكثير من الأبرياء بالتأكيد. كان إنهاء العنف

خطوة أولى ضرورية، ولكننا نعلم جميعا أنها لن تكون نهاية القصة. الحالة في المنطقة ما زالت هشة، والجهود المبذولة لتجنب العنف والتخفيف من التوترات أمر بالغ الأهمية. ومن الضروري اتخاذ خطوات لضمان التهدئة والامتناع عن الأعمال الاستفزازية.

قبل وقت طويل من وقف الأعمال العدائية، بدأت الولايات المتحدة وشركاؤنا وحلفاؤنا العمل على إيجاد سبل لدعم حياة أفضل للإسرائيليين والفلسطينيين. وفي ٢٥ أيار/مايو، أعلن الوزير بلينكن عن تقديم مساعدات إنسانية جديدة بقيمة ٣٨ مليون دولار للضفة الغربية وغزة. كما أعلنا عن نيتنا، بالعمل مع الكونغرس، لتقديم ٧٥ مليون دولار كمساعدة إنمائية إضافية ومساعدات اقتصادية خلال العام المقبل، لدعم جهود الإغاثة والتعافي في الضفة الغربية وغزة. ومساعداتنا ستقطع شوطا بعيدا، ولكن الاحتياجات هائلة، وخاصة في غزة. وندعو أعضاء المجلس الآخرين والمجتمع الدولي إلى دعم تلك الجهود وتقديم المساعدة الإنسانية إلى أضعف الفئات.

ونرحب بجهود الأمم المتحدة لدعم جهود الإغاثة والتعافي، كما نقدر الجهود المبذولة لتيسير تدفق السلع إلى غزة ومنها. ونحتاج إلى آلية تسمح للسلطات بتلافي أي خطر لتحريف وجهتها. ومن الأهمية بمكان ألا تتمكن حماس من تحويل وجهة الموارد والمساعدات من الشعب الفلسطيني الذي تشتد حاجته إليها، وبالتالي علينا جميعا أن نعمل وأن ننسق مع الأمم المتحدة والإسرائيليين والفلسطينيين وغيرهم من الجهات الفاعلة الرئيسية لضمان أن المستفيدين المحددين هم من سيتلقى المساعدة الدولية بالفعل. وهم يستحقون تلبية احتياجاتهم الفورية حتى يتمكنوا من التعافي من جولة العنف الأخيرة.

وبطبيعة الحال، فإن الحل المستدام يتطلب ما هو أكثر من المساعدات الطارئة. وهو يتطلب من إسرائيل والسلطة الفلسطينية وشركائنا الدوليين، بالعمل معا، أن يرسموا مسارا بناء إلى الأمام. وعلينا بمعالجة التوترات الاجتماعية الكامنة وتجنب إثارة بؤر التوتر التي تزيد من صعوبة المضي قدما.

وهناك قيادة جديدة في إسرائيل. ونهنئ الحكومة الجديدة ونأمل أن تتمكن من إحراز تقدم جدي في تلك المسائل. فالإسرائيليون والفلسطينيون يستحقون تدابير متساوية للأمن والديمقراطية والكرامة والازدهار. وتحقيق ذلك الهدف أمر بالغ الأهمية لضمان السلام والاستقرار وتفادي العنف على المدى الطويل. ولكننا نتطلع في الوقت نفسه إلى العمل مع القيادة الجديدة في إسرائيل والسلطة الفلسطينية ودول المنطقة ومجلس الأمن لاتخاذ خطوات ملموسة نحو مستقبل أفضل للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.

السيد الأدب (تونس)**:** أشكر السيد تور فنسلاند على إحاطته ومساهمته القيّمة في جهود التهدئة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما أشكر الأمين العام على تقريره حول تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) (S/2021/584).

على الرغم من وقف إطلاق النار، ما زال الوضع الميداني في الأراضي الفلسطينية المحتلة شديد التوتر ويبعث على الانشغال إزاء إمكانية انفلاته مجددا بالنظر إلى استمرار الأعمال الاستفزازية والاعتداءات من قبل جماعات المستوطنين وقوات الاحتلال ضد المدنيين الفلسطينيين، واستباحة حرمة المسجد الأقصى والأماكن المقدسة في مدينة القدس.

كما نسجل بقلق بالغ ما ورد في تقرير الأمين العام حول تنفيذ القوة القائمة بالاحتلال مشاريع استيطانية كانت مجمدة في مناطق حيوية للتواصل الجغرافي للدولة الفلسطينية، واستمرارها في هدم منازل الفلسطينيين ومصادرة ممتلكاتهم، بما في ذلك المشاريع الإنسانية الممولة دوليا. ونضم صوتنا إلى صوت الأمين العام في التحذير من العواقب الخطيرة لإقدام سلطات الاحتلال على طرد الأسر الفلسطينية من منازلها في القدس الشرقية، ولا سيما في منطقة الشيخ جراح وسلوان.

كما ندين بشدة الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك بسبب استخدام الذخيرة الحية

من قبل قوات الاحتلال، وفق ما ورد في التقرير الأخير للأمين العام حول الأطفال والنزاع المسلح (S/2021/437).

وتهيب تونس مجددا بالمجموعة الدولية، ولا سيما مجلس الأمن، تحمل مسؤولياتها لوقف هذه الانتهاكات والممارسات المدانة بموجب القوانين والمواثيق الدولية، ومواصلة الضغط على السلطة القائمة بالاحتلال لحملها على احترام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والامتناع عن أي أعمال أحادية من شأنها إعادة الأوضاع إلى مربع العنف وتقويض أي فرص لتحقيق السلام العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط. كما تجدد تونس مطالبة المجتمع الدولي بضمان الحماية للسكان المدنيين الفلسطينيين وتفعيل مبدأ مساءلة القوة القائمة بالاحتلال على ممارساتها العدوانية وانتهاكاتها للمواثيق الدولية.

إن الآثار المدمرة للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة خلال شهر أيار/مايو المنقضي، وتواصل الحصار الجائر وأعمال العنف ضد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس الشرقية، علاوة على تأثيرات جائحة كوفيد-١٩، فاقمت من حجم المعاناة الإنسانية للفلسطينيين، وهو ما يستوجب مضاعفة الجهود من أجل الرفع من مستوى الاستجابة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومساندة جهود البناء وإعادة الإعمار. ونحن نتطلع في هذا الإطار إلى تجاوب المجموعة الدولية مع النداء الإنساني لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى من أجل غزة.

لا تزال فلسطين في انتظار تحقيق العدالة التي طال انتظارها من أجل إنهاء الاحتلال واسترداد الحقوق وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. ومجلس الأمن أمام مسؤولية تاريخية من أجل ضمان تنفيذ قراراته ذات الصلة، وآخرها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ووضع حد للاحتلال وإنهاء مأساة الشعب الفلسطيني.

وفي ظل حساسية ودقة المرحلة، فإن الحاجة ملحة اليوم إلى تحرك دولي شامل وموحد - بالتنسيق بين مجلس الأمن والأمين العام والمجموعة الرباعية الدولية المعنية بالشرق الأوسط والأطراف الإقليمية لإعادة إطلاق مفاوضات جادة ذات مصداقية وفق جدول زمني محدد من أجل التوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط، على أساس القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ومرجعيات التسوية المتفق عليها ومبادرة السلام العربية. وفي اعتقادنا، لا سبيل غير ذلك لإعادة الأمن والاستقرار إلى المنطقة.

وستظل تونس ثابتة في دعمها المبدئي لنضال الشعب الفلسطيني الشقيق من أجل إنهاء الاحتلال واسترداد كافة حقوقه المشروعة التي لم تسقط بالتقادم.

السيد سواروب (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر أيضا المنسق الخاص تور فنسلاند على إحاطته.

إن التطورات الأخيرة في فلسطين تثير القلق. فبعد فترة من الهدوء القصير، تتصاعد التوترات مرة أخرى في غزة. وإطلاق بالونات حارقة من غزة تستهدف المدنيين في إسرائيل والضربات الانتقامية على غزة يهددان باستئناف دائرة العنف، التي تسببت مؤخرا في معاناة هائلة وأسفرت عن وفيات. ونحث جميع الأطراف على احترام ترتيب وقف إطلاق النار لكفالة عدم خروج الحالة عن نطاق السيطرة.

وما زالت الحالة في الضفة الغربية غير مستقرة. ويساورنا القلق إزاء احتمال تجدد العنف في القدس الشرقية وأجزاء أخرى من الضفة الغربية بسبب العملية القانونية التي يمكن أن تؤدي إلى عمليات إخلاء محتملة في حيي الشيخ جراح وسلوان في القدس الشرقية. والتحريض والخطاب التحريضي، كما شهدنا خلال التصعيد الذي وقع مؤخرا، لا يؤديان إلا إلى تأجيج العنف.

ونحث جميع الأطراف على تهدئة الحالة والامتناع عن أعمال الاستفزاز والتخويف والتحريض التي تزيد من حدة التوترات. وينبغي أيضا تجنب أي محاولة لتغيير الوضع الراهن من جانب واحد تقوض الجهود الرامية إلى النهوض بحل الدولتين عن طريق التفاوض.

وينبغي ألا يصرف انتباه المجتمع الدولي عن الحاجة الملحة إلى تقديم المساعدة الإنسانية للسكان المدنيين الفلسطينيين، ولا سيما في غزة. وينبغي أن تصل هذه المساعدة إلى الشعب الفلسطيني من خلال قنوات متحقق منها. وندعو إلى تعزيز التعاون بين السلطات الإسرائيلية والفلسطينية في مجال إيصال الإمدادات الإنسانية، بما في ذلك الأغذية والأدوية، وحركة المرضى من غزة وإليها. ونرحب بالدور الذي تضطلع به وكالات الأمم المتحدة في تيسير إيصال هذه المعونة، ولا سيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

وينبغي أيضا إعطاء الأولوية لإعادة تأهيل غزة وتعميرها. ونسلم بأهمية السلطة الفلسطينية في إيصال المساعدة الدولية إلى الشعب الفلسطيني. ونشجع جميع الأطراف الفلسطينية على العمل مع السلطة الفلسطينية لكفالة رفاه الشعب الفلسطيني. ونحيط علما بتأجيل اجتماع المصالحة لجميع الأطراف الفلسطينية الذي يسرت مصر انعقاده، ونأمل أن تتغلب الأطراف على الجمود الحالي. ونعتقد أن الوحدة بين الفلسطينيين أمر بالغ الأهمية لتحقيق تسوية سلمية للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني.

إذ لم يعد من الممكن إبقاء عملية السلام مهملة. إن استمرار المأزق لا يؤدي إلا إلى تفاقم العجز في الثقة بين الطرفين ويزيد من فرص تكرار دورة العنف. وأؤكد مرة أخرى ضرورة الاستئناف الفوري لعملية السلام في الشرق الأوسط والمفاوضات المباشرة بين إسرائيل وفلسطين. وتؤيد الهند جميع الجهود الدبلوماسية، بما في ذلك جهود المجموعة الرباعية، التي تهدف إلى تعزيز الالتزام الجماعي للمجتمع الدولي باستئناف تلك المفاوضات وتيسير عملية السلام.

وأود أن أختتم بياني بإعادة تأكيد التزام الهند الثابت بإقامة دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية تملك مقومات البقاء. ولا بديل عن حل الدولتين لكفالة سلام مجد ودائم.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المنسق الخاص تور فنسلاند على إحاطته القيمة.

ومنذ إعلان وقف إطلاق النار في ٢١ أيار/مايو، ظل الوضع هادئا نسبيا في غزة وحولها. ومع ذلك، ما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، حيث لا يزال العنف يتسبب في وقوع خسائر في صفوف المدنيين. ووفقا للتقارير، قتل ما لا يقل عن ٣٩ فلسطينيا وجرح أكثر من ٨ ٠٠٠ شخص في الأشهر القليلة الماضية، أصيب العديد منهم برصاصة في الظهر.

إن استخدام القوة المفرطة والذخيرة الحية ضد المدنيين أمر مؤسف. وإذا استمرت هذه الحوادث في مكان واحد، فإنها مسألة وقت فقط قبل أن تشعل دائرة العنف التالية في أماكن أخرى. ولذا تدعو فييت نام السلطات الإسرائيلية إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس.

وفي الوقت نفسه، نحن منزعجون أيضا من التقارير عن خطابات تحريضية، لا سيما الشعارات العنصرية ضد العرب. إذ لا يمكن قبول معاداة العرب أو معاداة السامية، لأنهما لا تقوضان الثقة فحسب، بل تضعفان أيضا أي فرصة للمصالحة. وهناك كل الأسباب الأمنية لإدانة الأعمال البغيضة والعنصرية بجميع أنواعها والقضاء عليها. وتقع على عاتق السلطات المختصة مسؤولية عدم السماح بحدوث مثل هذه الأعمال.

وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء استمرار هدم الممتلكات الفلسطينية والاستيلاء عليها، بما في ذلك المشاريع الإنسانية الممولة دوليا، واحتمال طرد الفلسطينيين قسرا من منازلهم في حيي الشيخ جراح وسلوان. وندعو السلطات الإسرائيلية إلى إنهاء تلك الأنشطة والتقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. إن التوسع الاستيطاني وعمليات الهدم والإخلاء القسري لا تؤدي إلا إلى تعميق انعدام الثقة وتقويض آفاق المفاوضات وإشعال العنف.

وتدعو فييت نام إلى بذل كل جهد ممكن لإعادة الطرفين إلى طاولة المفاوضات من أجل حل الدولتين الذي يشمل إقامة دولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية التي تتعايش بسلام إلى جانب دولة إسرائيل، مع حدود آمنة ومعترف بها دوليا على أساس خطوط ما قبل عام ١٩٦٧ وتسوية متفاوض عليها وفقا للقانون الدولي وميثاق

الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ونرحب أيضا بجهود الأطراف ذات الصلة لتعزيز عملية السلام في الشرق الأوسط.

وأخيرا، نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية المتردية في غزة عقب الأعمال القتالية التي وقعت في أيار/مايو. وفي هذا الصدد، نرحب بإطلاق الأونروا مؤخرا نداء إضافيا بقيمة ١٦٤ مليون دولار في المجال الإنساني والإنعاش المبكر. وندعو المجتمع الدولي إلى دعم ذلك النداء وغيره من إجراءات الاستجابة لحالات الطوارئ التي تنفذها الأونروا في غزة والضفة الغربية لإعادة الحياة إلى طبيعتها، بما في ذلك استعادة الهياكل الأساسية الحيوية.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): أنا أيضا أود أن أشكر المنسق الخاص فنسلاند على إحاطته.

وفي ٢٢ أيار/مايو، أصدر رئيس مجلس الأمن بيانا صحفيا رحب فيه بالإعلان عن وقف إطلاق النار في غزة (SC/14527). ومع ذلك فمن المثير للقلق أن الحكومة الإسرائيلية وافقت بعد أقل من شهر على مسيرة يوم العلم في المدينة المقدسة، وهي خطوة صعدت من حدة التوترات، وشنت مرة أخرى ضربات جوية ضد غزة.

وقد ألقت تلك الأعمال بظلالها على وقف إطلاق النار الهش أصلا. وتحث الصين جميع الأطراف، ولا سيما إسرائيل، على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن أي استفزازات أو عنف يستهدف المدنيين أو أي أعمال قد تزيد من حدة الاحتكاك.

ويجب على إسرائيل أن تحترم الأهمية التاريخية لمدينة القدس المقدسة ومركزها الحالي وتحافظ عليهما بجدية، وأن تحترم الحقوق الدينية للمسلمين وتحميها بصدق.

وتشكل أنشطة إسرائيل الاستيطانية غير القانونية في الأراضي المحتلة عقبة أمام السلام بين فلسطين وإسرائيل وآفاق حل الدولتين. وفي تجاهل تام لاعتراضات المجتمع الدولي، ما فتئت إسرائيل تقدم خططها الاستيطانية، حيث وافقت على أكثر من ٥٤٠ وحدة سكنية إضافية، وأمرت بهدم منازل ٥٠ أسرة فلسطينية.

وفي حيي الشيخ جراح وسلوان، في القدس الشرقية، لا يزال الفلسطينيون يواجهون خطر الإخلاء ويعيشون في خوف من أن يصبحوا بلا مأوى ونازحين. إن الأنشطة الاستيطانية الجاري الاضطلاع بها تتعارض تماما مع القانون الدولي وتمثل انتهاكا خطيرا لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والسيادة. إنها، في حد ذاتها، تشكل أحد المحفزات للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي.

ونحث إسرائيل على احترام القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، والتوقف الفوري عن أنشطتها الاستيطانية في الأراضي المحتلة، ووقف هدمها للمنازل الفلسطينية وطردها للشعب الفلسطيني، والوقف الفعال للعنف المتدهور المتصل بالمستوطنين.

تسبب النزاع الذي اندلع في أيار/مايو في سقوط العديد من الضحايا المدنيين، بمن فيهم ٦٦ طفلا في غزة، وإلحاق أضرار جسيمة بالبنية التحتية فيها مما أدى إلى تفاقم الأزمة الإنسانية في الأراضي المحتلة. ودعا المجلس في بيانه الصحفي SC/14527 الصادر في أيار/مايو إلى إعادة الإعمار والإنعاش بصورة عاجلة ومستدامة في غزة. وقد وفرت الصين للفلسطين مبلغ مليون دولار نقدا كمساعدات انسانية طارئة. ونرحب بجهود الأمم المتحدة والبنك الدولي ومصر وبلدان أخرى في المنطقة من أجل إعادة بناء غزة. ونحث إسرائيل على فتح المعابر ذات الصلة في غزة، ورفع الحصار المفروض على غزة بصورة كاملة في أقرب وقت ممكن، مع تيسير وصول المساعدات الإنسانية وإمدادات إعادة الإعمار بدلا من وضع العراقيل والشروط المسبقة.

إن الاضطرابات التي طال أمدها في الحالة الفلسطينية – الإسرائيلية، لا سيما خلال السنوات الأخيرة ناجمة إلى حد كبير عن انحراف عملية السلام في الشرق الأوسط عن مسارها الصحيح وعدم تنفيذ قرارات الأمم المتحدة علاوة على انتهاك حق فلسطين في إقامة دولتها المستقلة مرارا وتكرارا. ويجب على المجتمع الدولي أن يتخذ موقفا موضوعيا ومحايدا وأن يبذل جهودا حثيثة لإعادة إطلاق عملية السلام. ويجب على مجلس الأمن تنفيذ ولايته المتمثلة في صون السلم

الدولي بتعزيز الجهود الرامية إلى التخفيف من شدة الوضع وإعادة بناء الثقة والسعي إلى تحقيق التسوية السياسية. ويجب على البلدان التي لديها تأثير كبير في المنطقة أن تتخذ موقفا موضوعيا ومحايدا وأن تمتنع عن الانحياز إلى أحد الجانبين أو الكيل بمكيالين.

وتدعم الصين الأمم المتحدة، وخاصةً المنسق الخاص فنسلاند والجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والمنظمات الإقليمية الأخرى ومصر وقطر وبلدان أخرى في جهودها المستمرة لتعزيز محادثات السلام والتنسيق الدولي بهدف تحقيق المزيد من التعاون الأجدى في سبيل السلام. وستظل الصين، بصفتها صديقة حقيقية للشعب الفلسطيني، ثابتة في دعمها للقضية الفلسطينية العادلة من أجل نيل الشعب الفلسطيني حقوقه، وإقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة الكاملة وعاصمتها القدس الشرقية على أساس حدود عام ١٩٦٧.

السيد أباري (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): أود بداية أن أشكر السيد تور فنسلاند على إحاطته المفصلة عن الحالة في الشرق الأوسط، بما ارتبط بها من عبارات معتادة عن الموت والدمار والانتهاكات بجميع أنواعها.

لقد تابع وفد بلدي الإحاطة التي قدمها المنسق الخاص باهتمام كبير، ونحيط علما بملاحظات الأمين العام حول تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) (انظر S/2021/584). ولا يبعث التقرير على التفاؤل ولا يسعنا إلا أن نكرر الحقائق نفسها. فبعد عدة سنوات من الشلل توصل مجلس الأمن في عام ٢٠١٦ إلى توافق تاريخي في الآراء مكّن من اتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وكان الهدف من ذلك القرار الحفاظ على حل الدولتين كأساس لتسوية عادلة ودائمة للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني بمطالبة إسرائيل بأن توقف فورا جميع أنشطتها الاستيطانية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية. ولكننا نلاحظ للأسف أن إسرائيل لا تزال تتجاهل ذلك القرار بعد مرور خمس سنوات على اتخاذه، علاوة على تجاهل الكثير من القرارات الأخرى التي سبقته بشأن المسألة نفسها.

وتأسف النيجر لعدم اتخاذ إجراء فعال لتنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وما زلنا نشعر بالقلق إزاء العناصر المزعجة التي أبرزها تقرير الأمين العام الأخير. من بين هذه العناصر يمكن ملاحظة انتهاكات مبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما استمرار التوسع غير المشروع للمستوطنات على الأراضي الفلسطينية بما في ذلك في الضفة الغربية والقدس الشرقية. لقد بلغت ممارسة نزع ملكية الأراضي الفلسطينية واستيطانها مستوى جديدا حيث تم التخطيط لعمليات الإخلاء من حيي الشيخ جراح وسلوان، مما أدى، للأسف إلى نزاع مميت دام ١١ يوما بين الجيش الإسرائيلي وحماس في الشهر الماضي.

ويلاحظ وفد بلدي أن تكثيف الأنشطة الاستيطانية الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة يقوض حقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير المصير ويقضي على إمكانات إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة ومتصلة جغرافيا وقابلة للبقاء في المستقبل، ويزيد في الوقت نفسه من خطر المواجهة. ولذلك يجب على مجلس الأمن أن يبذل كل ما في وسعه لوقف هذه الأنشطة.

وأود أن أذكر هنا في بياني، عنصرا آخر يبعث على القلق بنفس القدر، وهو ما أكده أيضا تقرير الأمين العام الذي يصف سياسة إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة بأنها: استمرار هدم المباني الفلسطينية، والاستيلاء على الممتلكات والإخلاء القسري للأسر الفلسطينية من منازلها استنادا إلى الضوابط العسكرية في كثير من الأحيان. فخلال ثلاثة أشهر فقط تم الاستيلاء على ما لا يقل عن ٧٢ مبنى فلسطينيا أو هدمها، وتواجه حوالي ٢١٨ أسرة في القدس الشرقية تتكون من ٩٧٠ شخصا، من بينهم ٤٢٤ طفلا، إجراءات الإخلاء أمام المحاكم الإسرائيلية. ولن تؤدي حالة اليأس والبؤس التي تعاني منها أسر بأكملها طردت إلى الشارع إلا لزيادة خطر تأجيج المواجهات.

يحدث كل ذلك في انتهاك صارخ للقانون الدولي الذي يمنع السلطة القائمة بالاحتلال من اتخاذ مثل هذه الإجراءات. وندعو القادة الإسرائيليين والفلسطينيين إلى العمل على عكس هذا الاتجاه الذي

أدى إلى أفعال مؤسفة في الشهر الماضي ستزيد من حدة الانقسامات وتهديد إمكانية التعايش السلمي بين الشعبين.

لذلك ندعو في ضوء أحداث أيار/مايو المجتمع الدولي والمجموعة الرباعية وأعضاء المجلس والجهات الفاعلة الإقليمية إلى مواصلة استخدام نفوذها لوقف جميع الأفعال والممارسات التي تعرض السلام والتعايش السلمي بين الإسرائيليين والفلسطينيين للخطر. ومن الأهمية بمكان أيضا العمل لأجل استئناف عملية السلام بما يحقق حل الدولتين بوصفه الحل العملي الوحيد للنزاع.

وتعتبر الحالة في غزة مصدرا آخر للقلق تناوله تقرير الأمين العام بحق. وكما نعلم قبل بداية التوترات التي حدثت في أيار/مايو بفترة طويلة، كان قطاع غزة وهو عبارة عن سجن كبير يعاني من حصار غير قانوني ظلت إسرائيل تفرضه عليه لمدة ١٥ عاما وكان نصف سكانه تقريبا عاطلين عن العمل بينما ظل النظام الصحي عاجزا عن توفير احتياجات كثافة سكانية عالية تقدر بنحو ٥٠٠ ٥ شخص في الكيلومتر المربع الواحد وترتفع فيها حالات الإصابة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وزادت شدة هذا الواقع القاسي نتيجة للقصف الإسرائيلي الأخير، مع التدمير الكلي أو الجزئي للعديد من البنية التحتية المدنية، بما في ذلك المنازل السكنية والمراكز الصحية والمدارس مع وجود كمية كبيرة من مخلفات الحرب المتفجرة، بما فيها القنابل المدفونة وأصبح نحو ٥٠٠ ٨ شخص بدون مأوى. وتتطلب هذه التحديات العديدة استجابات عاجلة لإعادة إعمار غزة وإنعاشه وحماية سكانه وبقائهم.

وفي هذا الصدد، ندعو المجتمع الدولي إلى أن يكون أكثر سخاء تجاه سكان غزة الذين عانوا كثيرا. ومن المهم أن تتوفر لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى الموارد اللازمة لمواصلة تقديم خدماتها الحيوية لآلاف الأسر الفلسطينية، وخاصة في ظروف جائحة كوفيد-١٩. ومن الأهمية بمكان أيضا أن تتحمل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، مسؤولياتها كاملة، بموجب القانون الدولي الإنساني، عن ضمان رفاه السكان الخاضعين لسيطرتها وبقائهم.

وأود أن أختتم تعليقاتي بأن أؤكد مرة أخرى أن الوقت قد حان الآن أكثر من ذي قبل لأن نكثف جهودنا ونمارس مزيدا من الضغط لتنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) تنفيذا كاملا. لقد حان الوقت للعمل من أجل إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة تتوافر لها مقومات البقاء لأن الإبقاء على الوضع الراهن سيديم ببساطة الكراهية والعنف والمعاناة الإنسانية في هذه المنطقة الرائعة، مهد الديانات التوحيدية الثلاث.

وترحب النيجر بجهود تور فنسلاند وتؤكد من جديد التزامها الكامل بدعم جميع جهود المجتمع الدولي الرامية إلى التوصل إلى حل شامل ودائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

السيد كيماني (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المنسق الخاص، السيد فنسلاند، على جهوده المتواصلة في دفع عملية السلام قدما مع نظرائه في المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط والشركاء الإقليميين الرئيسيين، فضلا عن القادة الإسرائيليين والفلسطينيين.

يذكرنا تقرير الأمين العام الحالي (S/2021/584) مرة أخرى بهشاشة اتفاق وقف إطلاق النار المبرم بين إسرائيل وحماس في ٢٠ أيار/مايو. واستنادا إلى الأحداث الجارية خلال الأسبوعين الماضيين، فإن ما يثير قلقا بالغا هو أن تصبح القدس مركز الاشتباكات، حيث تحاول أطراف مختلفة استغلال الوضع الحساس للقدس لتحقيق غايات باستخدام العنف.

وبينما نهنئ الحكومة الإسرائيلية الجديدة، نحثها الآن على حل حالات الإخلاء القسري المحتملة للأسر الفلسطينية من منازلها في حيي الشيخ جراح وسلوان في القدس الشرقية. وندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن الخطاب المؤجج للمشاعر وأعمال الاستفزاز والتحريض، بما في ذلك أعمال الشغب والمسيرات التي تتسم بالعنف واستغلال الجماعات المتطرفة للغضب الشعبي. تسهم هذه الأعمال في زيادة هشاشة السلام في القدس والمنطقة.

ويعكس تقرير الأمين العام أرقاما مثيرة للقلق عن الوفيات والإصابات والتشرد. وأؤكد من جديد إدانة كينيا لجميع أعمال العنف وغيرها من الانتهاكات للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، من جانب جميع الأطراف، بما في ذلك أعمال الإرهاب، فضلا عن جميع أعمال الاستفزاز والتحريض والإخلاء وأي شكل من أشكال العقاب الجماعي المتمثل في تدمير وهدم الهياكل الأساسية المدنية.

وندين بشدة عمليات إطلاق الأجهزة الحارقة من غزة من جانب حماس وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وغيرهما من الجماعات المسلحة. لا يمكن أن تبرر أي قضية الاستهداف المتعمد للمدنيين. يجب أن تتوقف تلك الأعمال الإرهابية.

وكما ذكرت كينيا من قبل، فإن التطبيق العملي والكامل للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) سيحتاجان إلى معالجة مسألة المستوطنات، والتواصل الجغرافي، وإمكانية تحقيق حل الدولتين. إن قيام إسرائيل بإنشاء مستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، في انتهاك للقانون الدولي، لا يزال يشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق رؤية حل الدولتين، حيث تعيش دولتان، إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب في سلام وداخل حدود آمنة ومعترف بها على أساس خطوط عام ١٩٦٧.

كما أن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) سوف يحتاج إلى معالجة التداعيات الاجتماعية والاقتصادية الفورية للأعمال التي تنتهك جميع جوانب القرار، بما في ذلك تلك التي لا تزال ترسخ العزلة الاقتصادية لأجزاء من المنطقة عن الاقتصاد الإقليمي والعالمي الأوسع نطاقا.

لكل هذه العناصر آثار على السلام والأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط الأوسع نطاقا.

وترحب كينيا بالجهود الجارية من أجل النهوض بحزمة متكاملة للتعافي الإنساني في غزة. كما أن الدور والتمويل المعززين لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى سيقطع شوطا طويلا نحو معالجة مجموعة أوسع من التحديات الاجتماعية والاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة. ونشجع جميع الجهود الرامية لكفالة حماية التعافي وإعادة البناء من استغلال الجماعات الإرهابية، التي تستخدم الدروع البشرية لشن هجماتها أو إخفاء أسلحتها.

ونرحب بالجهود المتواصلة الرامية إلى ضمان الإنصاف في الحصول على اللقاحات والرعاية الطبية ونحث على بذلها كشرط أساسي لتحقيق التعافي الاجتماعي والاقتصادي المنصف.

وأختتم بياني بإعادة التأكيد على أن المكاسب الأخيرة التي تحققت عقب ١١ يوما من الأعمال العدائية في أيار/مايو بحاجة إلى الحفاظ عليها لتعزيز المبادئ الأساسية للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) – أي تحقيق استقرار الحالة، وعكس الاتجاهات السلبية على أرض الواقع، وتهيئة الظروف لمفاوضات مباشرة ناجحة بشأن الوضع النهائي. لقد رأينا جهود وديناميات فورية إيجابية للوساطة الإقليمية، ونعتقد أنها إذا تعززت بالالتزام بمبدأ بناء الجسور في منابر متعددة، فإنها ستسهم في التنفيذ الشامل للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المنسق الخاص فنسلاند على إحاطته التي رسمت، إلى جانب تقرير الأمين العام (S/2021/584)، صورة قاتمة للتطورات في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة.

كما أن النشاط الاستيطاني غير القانوني يزيد من ترسيخ الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني، ويقوض حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، ويتعدى على الأراضي والموارد الطبيعية الفلسطينية، ويعوق حرية التنقل ويزيد من مخاطر المواجهة العنيفة. كما أنه يقوض آفاق تحقيق حل الدولتين.

وتدين أيرلندا أعمال العنف التي يشنها المستوطنون الإسرائيليون ضد الفلسطينيين، بما في ذلك الأضرار التي تلحق بالممتلكات والأراضي الزراعية، وتذكر بالتزام إسرائيل بكفالة سلامة السكان الفلسطينيين وأمنهم والتحقيق في تلك الأعمال.

كما تدين أيرلندا بشدة الهجمات الصاروخية وغيرها من الهجمات التي تشنها حماس وغيرها من قطاع غزة على إسرائيل. وتدعو أيرلندا حماس إلى تقديم معلومات كاملة عن مصير مدنيين إسرائيليين اثنين ورفات جنديين إسرائيليين، وفقا للقانون الدولي الإنساني.

ونعترف بشواغل إسرائيل الأمنية المشروعة، ولكننا نذكر بأن الدفاع عن النفس يجب أن يمارس بطريقة متناسبة ووفقا للقانون الدولي الإنساني.

وفي أعقاب الصراع الأخير، تدعو أيرلندا إسرائيل إلى العمل مع الآخرين لضمان تقديم المساعدة الإنسانية لأهل غزة بدون عوائق. وإذا لم يحدث ذلك، فإن الحالة الإنسانية ستستمر في التدهور، وستستمر احتياجات سكان غزة في التزايد. ويجب على إسرائيل أيضا أن تيسر مرور الموظفين الأساسيين في المجال الإنساني ومجال إعادة الإعمار، بمن فيهم المواطنون الفلسطينيون.

وتكرر أيرلندا دعوة الأمين العام إلى حزمة متكاملة وقوية من الدعم لإعادة الإعمار والإنعاش السريعين والمستدامين، تدعم الشعب الفلسطيني وتعزز مؤسساته.

ونؤكد من جديد دعمنا القوي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، ونثني على موظفيها لاستمرارهم بدأب في تقديم الخدمة. ويجب على سلطات الأمر الواقع في غزة أن تسمح لها بالقيام بذلك العمل - على الأقل من أجل رفاه السكان المدنيين. ولكن يجب أن نعترف، كما اعترف السيد فنسلاند، بأن الدعم الإنساني أو الاقتصادي وحده لن يتصدى للتحديات في غزة أو في الأرض الفلسطينية المحتلة ككل؛ لن يتسنى ذلك سوى بتحقيق تقدم نحو حل سياسي دائم.

وترحب أيرلندا بالحكومة الإسرائيلية الجديدة وتتطلع إلى المشاركة البناءة. ونحث إسرائيل على اتخاذ خطوات لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع من خلال إنهاء توسيع المستوطنات غير القانونية وعمليات الهدم والتهديد بالإخلاء القسري والسماح للفلسطينيين بعمليات البناء القانونية. وكما يوضح القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، فإن هذه الخطوات ضرورية لإنقاذ حل الدولتين وعكس الاتجاهات السلبية التي تعرض للخطر رؤية قيام دولة فلسطينية تتوافر لها مقومات البقاء ومتواصلة جغرافيا على خطوط عام ١٩٦٧، إلى جانب دولة إسرائيل الآمنة، والقدس عاصمة للدولتين.

السيدة كنغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المنسق الخاص فنسلاند على إحاطته.

اليوم، نحن مدعوون إلى التفكير معا في الأزمة الجارية في الأرض الفلسطينية المحتلة. لقد عصف الصراع الإسرائيلي الفلسطيني بالمشهد في الشرق الأوسط لأكثر من ٥٤ عاما.

وحتى تكون الحالة مقبولة بالتراضي ومفضية إلى مستقبل مرغوب فيه للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء، يجب أن ينتهي العنف، ويجب أن يتوافق الاتفاق السياسي المتفاوض عليه مع حل الدولتين، مما يضع حداً للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. والواقع أن المنسق الخاص فنسلاند أعاد التأكيد لتوه على الأهمية الحاسمة لهذه المسألة الأخيرة. وهذه هي الطريقة الوحيدة في رأينا لتحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط.

إن سانت فنسنت وجزر غرينادين منزعجة للغاية من الحالة المتدهورة تدريجياً على أرض الواقع، التي تبعدنا أكثر فأكثر عن حل الدولتين. وندين بشدة الضربات الجوية الإسرائيلية على غزة في ١٥ حزيران/يونيه، في انتهاك لوقف إطلاق النار المعلن في ٢١ أيار/مايو. وندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن العنف وعن أي أعمال من شأنها أن تعوق استئناف الحوار البناء فيما بينها.

ويرفض وفد بلدي الوضع الراهن لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي وتشريد الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وكذلك الحصار المفروض على غزة الذي أدى إلى الأعمال العدائية الأخيرة. ولا نزال نشعر بالقلق إزاء احتمال طرد عدة أسر فلسطينية من منازلها في حي الشيخ جراح في القدس الشرقية المحتلة. ونكرر دعوتنا لإسرائيل إلى الالتزام بالقانون الدولي والامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وإنهاء الأنشطة الاستيطانية

المتزايدة باستمرار، والكف عن هدم الممتلكات وعمليات الإخلاء في الأراضي الفلسطينية.

ويجب على مجلس الأمن أن يضطلع بالتزاماته ومسؤولياته في صون السلام والأمن. ويجب أن نبعث برسالة قوية وواضحة لا لبس فيها إلى الحكومة الإسرائيلية مفادها أن سياسات العنف ضد المدنيين وإثارة المشاعر الدينية والمراوغة السياسية لن تؤدي إلى نتيجة إيجابية.

وفي غزة، تتطلب إعادة الإعمار اتخاذ عدة خطوات عاجلة، بما في ذلك إقامة حكومة فلسطينية موحدة ورفع الحصار الإسرائيلي المفروض منذ ١٥ عاماً. ونشيد بدور الأمم المتحدة وشركائها في تنفيذ التدخلات الاقتصادية والإنسانية الحاسمة. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لإعادة البناء بشكل أفضل، وتحسين القدرة على الصمود، واستعادة سبل عيش الفلسطينيين بنجاح. وفي هذه المرحلة الحرجة للفلسطينيين في غزة، من الضروري أن يزيد المجتمع الدولي تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وأن يدعم النداء العاجل الذي يطلب ٩٥ مليون دولار لتلبية احتياجات ١,١ مليون فلسطيني في مجالات الحماية والصحة والمياه والصرف الصحي والتعليم والأمن الغذائي.

وفي الختام، لا نزال ملتزمين بالعمل مع الأطراف وأعضاء مجلس الأمن من أجل إنهاء الاحتلال بإنشاء دولة فلسطينية مزدهرة تعيش في سلام جنباً إلى جنب مع إسرائيل، داخل حدود آمنة ومعترف بها، وسلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط، وفقاً لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة وخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية.

السيد ربكين (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر المنسق الخاص تور فنسلاند على إحاطته.

وفي سياق المعلومات التي قدمها المنسق الخاص عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، نعرب عن قلقنا إزاء استمرار النشاط الاستيطاني غير القانوني، الذي يشكل إحدى العقبات الرئيسية التي تحول دون التوصل إلى حل الدولتين. ويساورنا قلق بالغ لأن الزيادة الأخيرة في وتيرة إصدار تراخيص بناء الوحدات السكنية الجديدة، فضلاً عن الاستيلاء على الممتلكات الفلسطينية، قد أدت إلى التصعيد.

وقد شهد الفلسطينيون خلال الشهر الماضي، ولا سيما في قطاع غزة وأولئك الذين يعيشون في إسرائيل، العواقب المروعة للمواجهة المسلحة. وتوفي نحو ٢٥٩ فلسطينياً، من بينهم ٦٦ طفلاً. وللأسف، ووفقاً للمعلومات التي تلقيناها، لم تخف حدة التوتر في القدس الشرقية، ولا سيما في حي الشيخ جراح وحول المسجد الأقصى. وتجري اشتباكات بين الفلسطينيين والإسرائيليين في تلك المناطق وفي مناطق الضفة الغربية، ويمكن أن يخرج الوضع عن نطاق السيطرة في أي لحظة.

وفي هذا الصدد، ندعو كلا الجانبين إلى ضبط النفس، وندعو حكومة إسرائيل الجديدة إلى رفض الخطوات الأحادية الجانب التي تفرض واقعا لا رجعة فيه في الميدان. ونعتقد أن من المهم من خلال وساطة الشركاء الإقليميين – وفي مقدمتهم أصدقاؤنا المصريون – ترسيخ نظام وقف الأعمال العدائية الذي لا يزال هشاً. ونوجه الانتباه بشكل خاص إلى ضرورة الحفاظ على الوضع الراهن للأماكن المقدسة في القدس، مع الدور الخاص الذي يقوم به الحكومة الملكية الأردنية. ويبقى التحدي الأكثر إلحاحاً هو تقديم المساعدة الإنسانية إلى سكان غزة واستعادة البنية التحتية المدمرة. وفي هذا الصدد، نقدر تقديراً عالياً العمل الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى التي يجب أن يكون تمويلها مستقراً ويمكن التنبؤ به.

وحرصاً على تحقيق الاستقرار على المدى الطويل، وهو أمر لا يمكن تحقيقه إلا من خلال حل عادل للقضية الفلسطينية على أساس قانوني دولي، بما في ذلك قرارات الأمم المتحدة، نعتزم مواصلة الجهود الرامية إلى بدء حوار فلسطيني – إسرائيلي مباشر. وندعو زملاءنا في المجموعة الرباعية إلى النظر في مبادراتنا المعروفة، بما في ذلك عقد اجتماع موسع بمشاركة دول المنطقة.

السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر المنسق الخاص فنسلاند على إحاطته.

ونرحب بتشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة التي نأمل في أن تواصل التعاون مع السلطة الفلسطينية، لا سيما في مسائل الأمن وتحصيل الضرائب والصحة العامة. ونسلم أيضاً بأن ما يقرب من ٣٠ في المائة من أعضاء الحكومة الجديدة هم من النساء، ونأمل في أن تستمر المشاركة الكاملة والمتساوية والموضوعية للمرأة والأقليات في النمو.

وعلاوة على ذلك، نشيد بالجهود المبذولة لتحقيق المصالحة بين الفلسطينيين. وفي الوقت نفسه، نحث السلطة الفلسطينية على الدعوة إلى إجراء انتخابات جديدة. وتشكل الانتخابات المنتظمة والشفافة والشاملة أساساً مركزياً لبناء دولة ديمقراطية.

وعلى الرغم من وقف إطلاق النار الذي تم في أيار/مايو الماضي، نلاحظ بقلق الاستقرار الهش في المنطقة. وفي الأسبوع الماضي وحده وردت تقارير عن إطلاق صواريخ من غزة، ولا يزال العنف مستمراً في القدس الشرقية. وندين هذه الهجمات على إسرائيل ونشجب الاستخدام غير المتناسب للقوة من جانب الجيش الإسرائيلي ووكالات إنفاذ القانون التابعة لها. ونحث الطرفين على تجنب الاستفزازات والهجمات على السكان المدنيين والهياكل الأساسية، وأن يمارسا أقصى قدر من ضبط النفس.

فمن الضروري كسر حلقة العنف وإعادة الإعمار التي لا نهاية لها والتي سادت في قطاع غزة في السنوات الأخيرة. ونرحب بالاجتماعات التي عقدت مؤخراً بين المسؤولين الإسرائيليين والمصريين وبجهود المنسق الخاص. ونأمل في أن تسهم هذه الاجتماعات في تعزيز وقف حقيقي ودائم ومستدام لإطلاق النار. إن رفاه السكان الفلسطينيين عنصر يصب، ليس فقط في أمن واستقرار فلسطين وإسرائيل، بل وكذلك الشرق الأوسط ككل.

وتشكل القيود المفروضة على حرية التنقل براً وبحراً أحد الأسباب الرئيسية للأزمة الإنسانية الحادة في قطاع غزة.

وقد أدى النمو السكاني إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، في الوقت الذي تؤثر فيه القيود تأثيرا شديدا على النشاط الاقتصادي. وبما أن الأراضي الفلسطينية تتمتع بروابط تجارية وثقافية وأسرية وثيقة، فإن تنقل الأشخاص وحركة السلع ضروريان. ونرى بالتالي أنه يتحتم رفع الحصار عن غزة نهائيا وضمان الوصول غير المقيد للعمليات الإنسانية ومضاعفة الدعم لعمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وفيما يتعلق بتنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، بالإضافة إلى الحالة في غزة، يتواصل بناء وتوسيع المستوطنات، وكذلك الاشتباكات، في الأراضي المحتلة.

ويجب أن تكون القدس مثالا للتسامح والتعايش حيث يمكن لسكانها أن يعيشوا في وئام. إننا ندين، وفقا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، جميع الأعمال التي تحاول تغيير التركيبة الديموغرافية لمدينة القدس وطابعها ومركزها. فبناء المستوطنات وتوسيعها ومصادرة الممتلكات وهدمها وما يترتب عن ذلك من تشريد للسكان الفلسطينيين انتهاكات للقانون الدولي الإنساني، مما يمثل عقبة أمام عملية السلام. وندعو السكان المدنيين إلى الامتناع عن الهجمات والاستفزازات ونحث الحكومة الإسرائيلية على أن توقف نهائيا إخلاء الأسر الفلسطينية المقيمة في القدس الشرقية.

وأخيرا، أكرر التأكيد على الحاجة الملحة إلى معالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع والأعمال التي تنتهك القانون الدولي، مثل توسيع المستوطنات، من أجل عملية السلام وكفالة مقومات البقاء لدولة فلسطينية في المستقبل. ونؤيد تأييدا كاملا دعوة الأمين العام إلى حل الدولتين، استنادا إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ونأمل أن تؤتي مبادرة المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط وغيرها من المبادرات في الشرق الأوسط ثمارها في أقرب وقت ممكن. فالفلسطينيون والإسرائيليون يستحقون آفاقا أفضل للسلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

سأرفع الجلسة الآن حتى يتمكن المجلس من مواصلة مناقشته في مشاورات مغلقة.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/١٠.